EP
IPBES/1/7

الأمم المتحدة

Distr.: General
13 November 2012
Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
الدورة الأولى
بون، ألمانيا، ٢١-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
الترتيبات المؤسسية: الأمانة: اقتراح مشترك من برنامج المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إدارة أمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية: اقتراح مشترك مقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - استجابة للتعاون بين منظمات الأمم المتحدة المناسبة المرتأى والمطلوب في وثيقة بوسان الختامية، وفي قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥، وفي مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٤/٢٦، عقدت في نيروبي في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

* IPBES/1/1.

071212 071212 12-58708 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بدعوة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، الدورة الأولى للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وفي تلك الدورة، قرر ممثلو الحكومات، فيما يتصل باستضافة أمانة إدارية وحيدة للمنبر أن يدعوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو والفاو والبرنامج الإنمائي إلى تقديم اقتراح مشترك، ينبغي أن يلقي الضوء على الترتيبات التعاونية الممكنة، بما فيها الربط الشبكي الإلكتروني وإيضاح مسؤوليات كل كيان. كما ينبغي أن يلقي الضوء على ميزات وعيوب أية خيارات مقترحة وتكاليفها الإرشادية، لكي تنظر فيها الدورة الثانية للاجتماع العام.

٢ - وفي الدورة الثانية للاجتماع العام المعقودة لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، المعقودة في مدينة بنما في الفترة من ١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، جرى الاعتراف بأن الاقتراح المقدم من المنظمات الأربع مجرد اقتراح استرشادي، وطُلب إلى المنظمات الأربع زيادة تفصيل مقترحها وتقديم نسخة نهائية في الدورة الأولى للمنبر بكامل هيئته. وشملت المسائل التي طلب الممثلون إلى المنظمات الأربع إيضاحها في الاقتراح النهائي ما يلي:

(أ) ما يمكن أن يترتب على مناقشة الإدارة البيئية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة من آثار على الترتيبات المتعلقة بالأمانة؛

(ب) الصلة بين الأمانة والبلد المضيف؛

(ج) الصلة بين فريق الأمانة الإداري المقترح والهيئات الفرعية ومكتب المنبر؛

(د) التكاليف التقديرية وكيفية إنقاص التكاليف العامة إلى الحد الأدنى؛

(هـ) الدور الذي يمكن أن تؤديه المراكز الإقليمية وصلتها بالأمانة؛

(و) مزيد من الإيضاح بشأن التزام المؤسسات المضيفة؛

(ز) إيضاح بشأن ماهية قواعد المنظمات التي ستستخدم للتوظيف والتمويل.

٣ - وإضافة إلى ذلك، أُنفق في التذييل الأول لتقرير الدورة الثانية للاجتماع العام (UNEP/IPBES.MI/2/9) على المهام الوظيفية للأمانة، وهي كما يلي:

١٩ - ستقوم الأمانة بالوظائف الإدارية الإرشادية التالية، بتوجيه من الاجتماع العام:

(أ) تنظيم الاجتماعات وتوفير الدعم الإداري لها، بما في ذلك إعداد الوثائق والتقارير المقدمة إلى الاجتماع العام وهيئاته الفرعية حسب الحاجة؛

(ب) مساعدة أعضاء الاجتماع العام ومكتبه وفريق الخبراء المتعدد التخصصات على أداء الوظائف الموكلة إليهم حسبما يقررها الاجتماع العام، بما في ذلك تيسير الاتصال بين مختلف أصحاب المصلحة في المنبر؛

(ج) تيسير الاتصال بين أي أفرقة عاملة قد ينشئها الاجتماع العام؛

(د) نشر المعلومات العامة والمساعدة في أنشطة التوعية وفي إنتاج مواد الاتصال ذات الصلة؛

(هـ) إعداد مشروع ميزانية المنبر لتقديمها إلى الاجتماع العام، وإدارة الصندوق الاستئماني، وإعداد أي تقارير مالية ضرورية؛

(و) المساعدة على تعبئة الموارد المالية؛

(ز) المساعدة على تسهيل رصد أعمال المنبر وتقييمها.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، قد يكلف الاجتماع العام الأمانة بالاضطلاع بوظائف الدعم التقني، التي من قبيل تقديم المساعدة ذات الصلة لكفالة قيام المنبر بتنفيذ برنامج عمله. ويتعين صياغة الوظائف المحتملة هذه بعد مناقشة برنامج العمل، ويتم تنفيذها بتوجيه من الاجتماع العام.

٢١ - ستكون هناك أمانة مركزية واحدة تضطلع بوظائف إدارية فقط. وفي ظل هذا الترتيب، قد تنظر منظمة واحدة أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (التي من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، والفاو، والبرنامج الإنمائي) في إعارة موظفين مكرسين للعمل في المنبر. وستعمل الأمانة عند تأسيسها من موقع وحيد، وستدرس في الوقت نفسه الربط بالهياكل الإقليمية والهياكل التقنية المواضيعية.

٤ - ويبحث اقتراح المنظمات الأربع الترتيبات العملية التي يمكن أن تنفذ فيما يتصل بهذه الوظائف. ومن المرتأى أيضاً أن توفير الدعم الإداري من قبل منظمات الأمم المتحدة للأمانة قد يشمل هيئة تنسيقية مركزية لتنفيذ مهام الاتصال بالمراكز الإقليمية القائمة في المكاتب

الإقليمية التابعة لمختلف منظمات الأمم المتحدة أو الكيانات الأخرى. ولذلك، ستكون وحدة التنسيق المركزية صغيرة نسبياً، وسوف تركز أنشطتها على المهام الإدارية الشاملة الداعمة للاجتماع العام، والمكتب، وفريق الخبراء المتعدد التخصصات، فضلاً عن الإدارة المالية والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، يرتأى أن يكون للأمانة دور رئيسي في الاتصال بأية هياكل/مراكز دعم إقليمية قد تنشأ لدعم التنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل، وكذا في تقديم الدعم لأي من هذه الهياكل/المراكز.

٥ - ويتوقع أن يطلب من منظمات الأمم المتحدة الأربع أن تؤكد تفاصيل دعمها للأمانة بقرارات من هيئات إدارتها و/أو موافقة رؤساء المنظمات، حسب الاقتضاء، ورهناً بتوافر الموارد المالية واستناداً إلى المقررات النهائية المتعلقة بهيكل الأمانة.

٦ - ورغم أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نريده''، تشير إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٢٠٤)، بعد الإحاطة علماً بإنشاء المنبر والدعوة إلى التبكير في بدء أعماله، يبدو أن ما شهده المؤتمر من نقاش بشأن الإدارة البيئية لم يخلف سوى تأثير محدود فيما يختص بالترتيبات المقبلة للأمانة.

٧ - ومرفق بالفرع الثاني أدناه سبب داع للتقدم بالاقتراح المشترك، يشير إلى القيمة المضافة التي يجلبها تعاون المنظمات الأعضاء بالأمم المتحدة على توفير الدعم بأعمال الأمانة للمنبر. ويدرس الفرع الثالث، بالتفصيل، مدى كِبر الأمانة عندما تتكون وعندما يمكن أن تكون بمثابة ترتيب تعاوني بين منظمات الأمم المتحدة التي تعمل انطلاقاً من بون، بألمانيا، لتوفير الدعم الإداري للمنبر فضلاً عن الدعم التقني لأية مراكز إقليمية يمكن أن تُنشأ. ومثل هذه الترتيبات التعاونية الممكن نشوءها، المبينة إجمالاً بصورة أوفى في التذييل الأول بهذه الوثيقة، يمكن أن تشكل أساساً لاتفاق بين المنظمات المناسبة بالأمم المتحدة على توفير الدعم بأعمال الأمانة للمنبر. وهذه الترتيبات تشمل كلاً من الترتيبات الإرشادية فيما بين منظمات الأمم المتحدة، والصلة الممكن تولدها بين الأمانة والاجتماع العام و/أو المكتب. والتذييل الثاني يورد موجزاً لما يناسب المقام من ولايات ومهام وظيفية وخبرات لدى منظمات الأمم المتحدة الأربع فيما يتصل بالعناصر الممكنة للنظر في تحديد ترتيبات استضافة الأمانة، كما يورد إشارات إلى الالتزامات الممكنة التي قد تتعهد بها كل منظمة من تلك المنظمات، رهناً باتفاق هيئات إدارتها، حسب الاقتضاء.

ثانياً – الداعي إلى الاقتراح المشترك

٨ – سوف يسمح اقتراح مشترك مقدم من منظمات الأمم المتحدة الأربع بفوائد مشتركة وجماعية تتحقق للمنظمات المختلفة وتؤثر على إدارة الأمانة. وبناءً على أوجه التعاون القائمة دعماً لعدد من الشراكات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغير ذلك من العمليات الحكومية الدولية، تشمل هذه الفوائد شبكات جماعية من المنظمات، والوجود الجماعي – الوطني والإقليمي والعالمي – الواسع النطاق، والقدرات المالية والرقابية الجماعية، والقدرة الجماعية على تنفيذ ترتيبات لدورات المنبر، بالإضافة إلى الفوائد المختلفة الناتجة عن الاتصالات المشتركة والنطاق الجمعي للروابط البرنامجية بين برامج عمل المنظمات الأربع والمنبر.

٩ – وبصورة جماعية، فإن للمنظمات الأربع التابعة للأمم المتحدة وجوداً في أكثر من ١٩٠ بلداً في كافة مناطق العالم. وتضم شبكات المنظمات الأربع دراية فنية في مجالات العلوم، وتنمية القدرات، ودعم السياسات، والإدارة، مستمدة من شتى أنحاء المعمورة. وعلى سبيل المثال، فإن لدى البرنامج الإنمائي شبكة مكاتب في ١٧٧ بلداً وإقليماً، ومخطط اليونسكو للتوأمة والربط الأكاديمي بين الجامعات يشمل أكثر من ٨٠٠ مؤسسة في أكثر من ١٣٠ بلداً، بينما تضم شراكة الجامعات العالمية المعنية بالبيئة والاستدامة، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أكثر من ١٢٠ جامعة من شتى أنحاء الكوكب. ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) موجودة في أكثر من ١٣٠ بلداً. وتشكل اللجان الوطنية للمنظمات تلك حلقة حيوية تصل بين المنظمات والهيئات الحكومية والمجتمع المدني.

١٠ – ولدى المنظمات الأربع جميعها خبرة واسعة النطاق في مجال إدارة البرامج العادية فضلاً عن الصناديق الاستئمانية باستعمال الموارد الخارجة عن الميزانية المقدمة من المانحين الحكوميين الثنائيين، ومنظومة الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، واللجنة الأوروبية، والمؤسسات، والقطاع الخاص. والفاو والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكالات معتمدة لدى مرفق البيئة العالمية، بينما تُدرس حالة اليونسكو في الوقت الراهن. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي واليونسكو منظمات معتمدة بصفة كيانات منفذة متعددة الأطراف في إطار صندوق التكيف، التابع للمرفق السالف الذكر.

١١ – ولدى كل منظمة مهام وظيفية رقابية داخلية قوية، مقترنة بدراية فنية معتبرة في مجال تقييم المشاريع والبرامج المتصلة بالعلوم والبيئة، ولدى كل منها خبرة واسعة النطاق فيما يختص بتوفير كافة اللوجستيات اللازمة للاجتماعات الحكومية الدولية والاجتماعات

الدولية، بما فيها مرافق المؤتمرات في شتى أنحاء العالم؛ وخدمات الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة؛ وخدمات الإطعام والخدمات الطبية في حالة الحاجة؛ والحيز اللازم للعرض والاستقبال؛ والقدرات اللازمة لعقد المؤتمرات من بُعد. كما أن لدى كل منظمة قدرات اتصالية معتبرة منسقة ومكرسة، تعمل عن طريق شعبة الاتصالات والإعلام ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقطاع العلاقات الخارجية والإعلام باليونسكو، ومكتب الاتصال المؤسسي والعلاقات الخارجية بالفاو، ومكتب الاتصالات التابع للبرنامج الإنمائي. وتتعاون المنظمات فعلاً فيما يتعلق بالاتصالات لصالح المنبر، بالتنسيق بين المواقع الشبكية الإلكترونية والمنشورات والنشرات الإعلامية.

١٢ - وقامت المنظمات الأربع بالتنسيق فيما بينها، على الصعيد الثنائي أو الصعيد الجماعي، بشأن الغالبية العظمى من مبادرات التقييم الدولية الحديثة، بما فيها مبادرة الألفية للاستثمار في النظم الإيكولوجية، والتقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية للتنمية، واستشراف مستقبل التنوع البيولوجي العالمي، والتقييم الشامل الذي تناول إدارة المياه في مجال الزراعة، وتقييم التقييمات، والتقرير المتعلق بتنمية الموارد المائية في العالم. كما أن المنظمات الأربع شريكات في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة إلى جانب مؤسسات أخرى عديدة في منظومة الأمم المتحدة. وهذه الآليات تعزز التنسيق والاتساق بين منظمات الأمم المتحدة دعماً لجهود البلدان النامية المبذولة لتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه والمحيطات والطاقة. وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، الذي دُشن في ٢٠٠٨ بمساعدة البلدان النامية على إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية في هذا المجال، يعتمد على ما لدى الفاو والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من قدرة على الدعوة لعقد المؤتمرات ودراية فنية. ومبادرة الفقر والبيئة، المشتركة بين البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة واللجنة الأوروبية، مشروع تعاوني رئيسي يتناول الصلة بين النظم الإيكولوجية والرفاه البشري. وثمة تعاون رئيسي مماثل قائم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو يتمثل في مشروع بقاء القدرة العليا. وتنشط المنظمات الأربع جميعها في فريق الأمم المتحدة المعني بالإدارة البيئية، بما في ذلك فريق إدارة القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي دعماً لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي.

١٣ - وظل التعاون بين المنظمات الأربع جارياً منذ الاجتماع الحكومي الدولي الأول لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بالمنبر، وشمل ذلك التعاون مدخلات من كافة الوكالات

بشأن إعداد الوثائق، وجدول الأعمال والتخطيط للاجتماع، وإشراك أصحاب المصلحة، والاتصالات، وإعداد استراتيجية مشتركة للاتصالات.

ثالثا – طرائق الاستضافة والترتيبات التعاونية المقترحة

ألف – الهيكل الممكن للأمانة

١٤ – استجابة للمهام الوظيفية المتفق عليها في الدورتين الأولى والثانية للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء المنبر، واستناداً للخبرة المستفادة من إنشاء وتشغيل هياكل أمانات أخرى، يقدم هذا الاقتراح لإنشاء هيكل أمانة مركزية للمنبر. وسوف يسمح الهيكل المقترح بتقديم الدعم الإداري وقت إنشاء الأمانة، بما في ذلك تقديمه لعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات للاجتماع العام والمكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات، وإدارة الصندوق الاستئماني للمنبر، والمساعدة على تعبئة الموارد المالية، وتعميم المواد الإعلامية، والمساعدة في الأنشطة الإرشادية. وإضافة إلى ذلك، تُوفر أيضاً المهام الوظيفية الإدارية والدعم التقني الممكن لأجل التنفيذ العام لبرنامج عمل المنبر، بما في ذلك توفيرها للموظفين وإدارة شؤونهم في أية هياكل إقليمية قد تنشأ دعماً لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد الإقليمي. ومثل هذا الترتيب مقترح لضمان اتساق تطبيق الإجراءات والسياسات فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل (ومثال ذلك الإجراءات المتعلقة باستعراضات الأقران، وأسلوب وعرض النواتج، والإجراءات الإدارية اللازمة للإبلاغ عن الترتيبات المالية والتقدم).

١٥ – وتستند رتب الموظفين المقترحة إلى تقدير أولي للمسؤوليات المحتمل نشوءها فيما يتعلق بترتيب وظائف موظفي الأمم المتحدة وإلى المقارنة بمهام الأمانة الوظيفية التي تستضيفها الأمم المتحدة. وسيجري تثبيت الرتب عند الانتهاء من عمليات توصيف الوظائف. وسيعتمد الهيكل النهائي على الميزانية المتاحة المتفق عليها للمنبر، وعلى مدى الدعم الإداري والتقني المقدم من الأمانة لتنفيذ برنامج العمل وإنشاء هياكل الدعم الإقليمية.

المسمى الوظيفي	الرتبة	المهمة (المهمات) الوظيفية
أمين	مد–١	رئيس الأمانة
موظف برامج أقدم	ف–٥	نائب الأمين، المسؤول عن الرقابة على برنامج العمل
موظف تقييم	ف–٣/٤	إدارة وتنسيق مهام التقدير الوظيفية
موظف لشؤون بناء القدرات	ف–٣/٤	إدارة وتنسيق بناء القدرات

المسمى الوظيفي	الرتبة	المهمة (المهمات) الوظيفية
موظف لشؤون توليد المعارف	ف-٣/٤	إدارة وتنسيق توليد المعارف
موظف لدعم السياسات العامة	ف-٣/٤	إدارة وتنسيق الدعم للسياسات العامة
موظف للشؤون المالية	ف-٣	إدارة الصندوق الاستئماني والترتيبات المالية
موظف برامج	ف-٣	الاتصالات والارتباط بأصحاب المصالح
موظف برامج مساعد	ف-٢	تخطيط الاجتماعات وتقديم الدعم إليها
موظف دعم إداري (× ٣)	خ ع-٥	الدعم الإداري لعمليات المنبر

١٦ - وستكون الميزانية السنوية اللازمة لتغطية الهيكل المقترح أعلاه للأمانة في بون نحو ١,٣ من ملايين اليوروهات. إلا أن من المتوقع أن يجري التوظيف بصورة تدريجية في الوظائف المقترحة، إذ قد يكون من الممكن شغل وظائف دعم تنسيق برامج العمل الأربع ووظيفة نائب الأمين بعد شغل الوظائف الأخرى. (يرد في الوثيقة IPBES/1/10 توزيع إضافي للميزانية المخصصة للأمانة).

١٧ - ومن المقترح لوظيفة أمين المنبر تمويلها بالكامل من الصندوق الاستئماني للمنبر، على أن توفر موارد الوظائف الأخرى من الصندوق الاستئماني أو عن طريق إعارات من منظمات الأمم المتحدة الأربع المناسبة توفر موظفين متفرغين كلياً بناءً على قرار من كل منظمة (انظر التذييل الثاني). ومثل هذه الترتيبات ستتوقف على موافقة كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها هيئات إدارتها، حسب الضرورة، وسيسفر ذلك عن تقليل احتياجات الميزانية من الصندوق الاستئماني لتغطية تكاليف الأمانة.

باء - طرائق التشغيل الممكنة وترتيبات التعاون

١٨ - بانتظار قرار يصدر عن الاجتماع العام للمنبر في دورته الأولى (تمشياً مع أحكام الفقرة ٤ من المرفق الثاني بالوثيقة (UNEP/IPBES.MI/2/9) بشأن الاستضافة الإدارية للأمانة، وافقت منظمات الأمم المتحدة الأربع، من حيث المبدأ، على الترتيبات التالية لتوفير الاستضافة الإدارية للأمانة.

١٩ - وسوف تتعاون منظمات الأمم المتحدة الأربع على توفير الرقابة الإدارية للأمانة، وتتعاون بشأن الدعم المقدم. وفي الوقت نفسه، ستسهم كل منظمة بما لديها من دراية وخبرة تمثلان قيمة مضافة فيما يتعلق بإدارة مختلف عناصر برنامج عمل المنبر المناظرة لمهامها الوظيفية الرئيسية الأربع، على النحو التالي:

(أ) اليونسكو: فيما يتعلق بإدارة العنصر البرنامجي للمنبر المتمثل في توليد المعارف؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو: فيما يتعلق بإدارة العنصر البرنامجي للمنبر المتمثل في التقييم؛

(ج) البرنامج الإنمائي: فيما يتعلق بإدارة العنصر البرنامجي للمنبر المتمثل في تنمية القدرات؛

(د) الدعم الإداري المقدم من كل منظمة فيما يتعلق بمهام المنبر الوظيفية في مجال دعم السياسات العامة.

٢٠ - وضماناً لإسهام كل منظمة في الأداء العام للأمانة، ولحسن تنسيق ما تقدمه المنظمات من مدخلات للأمانة، سوف تنشئ المنظمات الأربع فريقاً إدارياً مؤلفاً من موظفين كبار من كل منظمة من المنظمات ليشرف، بالتشاور مع مكتب المنبر، على العمل الإداري للأمانة.

٢١ - والمهام الوظيفية الرئيسية للفريق الإداري سوف تشتمل على ما يلي: (أ) تقييم عام أولي لوفاء الأمانة على نحو فعال بالمهام الإدارية المنوطة بها، قبل تقييم رسمي يجريه الاجتماع العام (وهذا سوف تكمله استعراضات وتقييمات مستقلة وخارجية، بصفة دورية، حسبما يقرره الاجتماع العام تماشياً مع الفقرة ٢٥ من التذييل الأول للوثيقة UNEP/IPBES/MI/2/9)؛ (ب) القيام، بالتشاور مع المكتب، باختيار أمين الأمانة وتقييم أدائه، فضلاً عن الرقابة الإدارية على عملية توفير الموظفين للأمانة، بما في ذلك إعارة الموظفين. وسوف يؤدي الأمين، في خضوع لسلطة المنبر، وبتوجيه من الاجتماع العام، وبالتشاور، حسب الاقتضاء، مع فريق الإدارة المهام الوظيفية الإدارية والتنسيقية المتصلة بعمل الأمانة اليومي.

٢٢ - ويرد في التذييل الأول بهذا الاقتراح المشترك مشروع اتفاق بشأن الترتيبات التعاونية بين منظمات الأمم المتحدة الأربع لتقديم الدعم بأعمال الأمانة للمنبر. ويتوقع أن يجري تحديث هذه الترتيبات التعاونية على ضوء نتائج الدورة الأولى للاجتماع العام، وأن يوافق عليها لاحقاً رؤساء منظمات الأمم المتحدة الأربع بالنيابة عن هيئات إدارتها أو تلك الهيئات نفسها.

٢٣ - وفضلاً عن ذلك، اتفقت منظمات الأمم المتحدة الأربع على تعيين موظفي الأمانة وفقاً لقواعد منظمة واحدة فقط من المنظمات الأربع (انظر التذييل الأول) وعلى أن تقدم

منظمات الأمم المتحدة الأربع، وتعير، الموظفين للأمانة تمشياً مع قرارات وأذونات هيئات إدارة كل منها، حسب العروض المتوقعة في التذييل الثاني لهذه الوثيقة.

٢٤ - وإضافة إلى تقاسم مسؤولية الإدارة المشتركة للأمانة على أساس الطرائق المعروضة في هذا الفرع من الاقتراح المشترك والمفصلة في التذييل الأول، تعتزم منظمات الأمم المتحدة الأربع توفير الدعم البرنامجي للاجتماع العام وهيئاته الفرعية، فضلاً عن توفيره لأي أفرقة عاملة أو أية هياكل أخرى منشأة لتنفيذ برنامج عمل المنبر، بما يتسق مع درايتها الفنية المتصلة بالموضوع.

٢٥ - وسوف تعزز منظمات الأمم المتحدة الأربع أيضاً الربط الشبكي الكفء بين الأمانة وأية هياكل مواضيعية وأية هياكل تقنية إقليمية مناسبة يجري إنشاؤها، بما فيها هياكل منظمات الأمم المتحدة الأربع، على النحو المبين بالتفصيل أدناه.

٢٦ - وثمة تقدم في المناقشات الجارية مع حكومة ألمانيا، لضمان وجود مؤقت للأمانة في بون ولتنفيذ ترتيبات البلد المضيف الطويلة الأجل، التي من المقرر وضعها في صورتها النهائية بعد موافقة الاجتماع العام على الترتيبات المؤسسية للأمانة. ويتوقع إبرام اتفاق البلد المضيف بين المنظمة (المنظمات) المسؤولة عن إدارة الأمانة وحكومة ألمانيا، وفي ذلك الاتفاق سيزداد إيضاح الصلة بين الأمانة والبلد المضيف، وفقاً للترتيبات القائمة بصدد وجود الأمم المتحدة في بون.

جيم - الدور الممكن للمراكز الإقليمية وصلتها بالأمانة

٢٧ - استجابة للطلب المقدم في الدورة الثانية للاجتماع العام بهدف تحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي مفاده إيضاح منظمات الأمم المتحدة الأربع، في جملة أمور، مسألة ''الدور الممكن للمراكز الإقليمية وصلتها بالأمانة'' (UNEP/IPBES.MI/2/9، الفقرة ٣٢)، يرد أدناه عدد من المسائل والاقتراحات مطروح لينظر فيه الاجتماع العام.

٢٨ - وتضمنت الترتيبات المؤسسية التي اعتمدها المندوبون في الدورة الثانية للاجتماع العام المعقود في مدينة بنما اتفاقاً على إنشاء أمانة مركزية وحيدة، تعنى بالمهام الوظيفية الإدارية وحدها، مع الاعتراف بأن الأمانة يمكن أن تكلف أيضاً من الاجتماع العام بالاضطلاع بمهام وظيفية للدعم التقني. واتُفق أيضاً على أن تعمل الأمانة، عند نشأتها، من مكان وحيد مع استكشاف إمكانيات الربط الشبكي بالهياكل الإقليمية والتقنية المواضيعية. ومن حيث الترتيبات المقترحة المجملة في الاقتراح، سوف تشجع منظمات الأمم المتحدة على

تحقيق ربط شبكي كفء ثلاثي الاتجاهات بين الأمانة المركزية، وأية هياكل إقليمية وتقنية مواضيعية منشأة، وأية هياكل مواضيعية وتقنية إقليمية مناسبة تابعة للمنظمات الأربع يمكنها زيادة الدعم لتنفيذ برنامج عمل المنبر.

٢٩ - وسوف تقيم منظمات الأمم المتحدة، عند تقديم هذا الدعم لبرنامج العمل في المناطق التي تقودها المراكز الإقليمية، اتصالا وثيقاً بالأمانة. ويقترح أن تؤدي الأمانة دوراً رئيسياً في الإشراف على الدعم التقني العام وتقديمه لأية هياكل دعم إقليمية قد تُنشأ لتقديم الدعم للتنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل. لذلك، يرتأى إمكان اشتمال الأمانة على موظف متفرغ لكل مهمة وظيفية من مهام المنبر. وسوف يقوم كل من هؤلاء الأفراد - وهم موظف للتقييم، وموظف لشؤون بناء القدرات، وموظف لشؤون توليد المعارف، وموظف لشؤون دعم السياسات العامة - بدور رئيسي في تنسيق المهام الوظيفية المناسبة التي يضطلع بها المنبر، على الصعيد العالمي وبتوفير التنسيق للتنفيذ الإقليمي لتلك المهام الوظيفية من خلال المراكز الإقليمية. ولذلك، سوف تحتاج منظمات الأمم المتحدة إلى الاتصال الوثيق بهؤلاء الموظفين من أجل إضافة قيمة للتنفيذ الإقليمي والعالمي للمهام الوظيفية الأربع.

٣٠ - وفيما يتعلق بدور المراكز الإقليمية، تقترح النقاط التالية كي ينظر فيها الاجتماع العام:

(أ) إمكان تنفيذ برنامج عمل المنبر، إلى حد بعيد، على الصعيد الإقليمي (ودون الإقليمي)، على أن تنفذ المهام الوظيفية التنسيقية العالمية والأقاليمية عن طريق الأمانة؛

(ب) إمكان دمج الدعم المقدم لإنجاز برنامج العمل على الصعيد الإقليمي، في هيكل إقليمي وحيد لكل منطقة إقليمية يوفر الدعم لمهام المنبر الوظيفية الأربع كافة؛

(ج) من الممكن تحديد أو إنشاء هيكل دعم إقليمي في كل منطقة إقليمية من مناطق الأمم المتحدة الخمس، وبذلك يقدم الدعم للتنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل في تلك المناطق، مع ملاحظة أن من المتوقع تحديث الهيكل الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل بما يتمشى مع تحديث الهيكل الإقليمي لفريق الخبراء المتعدد التخصصات؛

(د) من الممكن تحديد الأهداف المشتركة لكافة الهياكل الإقليمية وللتنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل، المتصلة بالأهداف والمهام الوظيفية ومبادئ التشغيل العامة للمنبر، على نحو يضمن وجود نهج متسق وتضافر للجهود على امتداد المناطق؛

(هـ) من الممكن رصد الأمانة المركزية للتقدم المحرز في أعمال الهياكل الإقليمية، بحيث تقدم الهياكل الإقليمية الإبلاغ السردي والمالي المتسلسل منطقياً إلى الاجتماع العام عن طريق الأمانة المركزية؛

(و) يمكن أن تشتمل المهام الوظيفية لموظفي الأمانة المركزية الإشراف على عمل الهياكل الإقليمية، وتنسيق عملها ورصده، وضمان الاتساق الإداري والإجرائي الشامل لكل المراكز وتلقي التقارير المنتظمة منها؛

(ز) يمكن النظر في خيارات متنوعة لترتيبات استضافة الهياكل، بما فيها خيار استخدام المكاتب الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة أو دعوة الحكومات أو الكيانات الوطنية أو الإقليمية المسماة لتوفير الموارد المالية والموارد العينية أو أي من فئتي الموارد لاستضافة هيكل إقليمي بمنطقة إقليمية معينة؛

(ح) قيام الاجتماع العام بتحديد عملية عن طريقها يقرر أعضاء المنبر في تلك المنطقة ترتيبات الاستضافة النهائية لكل هيكل دعم إقليمي، مع إمكان توقيع مذكرات تفاهم بين أولئك الشركاء والأمانة، وبمقتضى تلك المذكرات تتوافر للموظفين المتفرغين في هياكل الدعم الإقليمية مسارات إضافية لرفع التقارير إلى الأمانة المركزية؛

(ط) يمكن شغل وظائف كل هيكل إقليمي بعدد موظفين اثنين متفرغين إلى ثلاثة موظفين متفرغين، مع توزيع المهام الوظيفية بحيث يقوم كل موظف بمعالجة جوانب المهام الوظيفية الأربع للمنبر كافة؛

(ي) سوف تستخدم الموارد الأساسية للمنبر لدعم تكاليف الموظفين الإقليميين حصراً متى كان الدعم المقدم من الحكومة المضيفة أو المنظمة المضيفة غير كاف لتغطية تلك النفقات؛

(ك) سوف تستخدم الموارد الأساسية للمنبر لإنجاز عملية تنفيذ برنامج العمل الإقليمي، وتستكمل بموارد تجمعها الهياكل الإقليمية بما يتمشى مع قرارات الاجتماع العام فيما يتعلق بمثل هذه الموارد الإضافية؛

(ل) يمكن دعوة منظمات الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم التقني والبرنامجي إلى الهياكل الإقليمية؛

(م) يمكن إنشاء أفرقة عمل إقليمية ودعمها من جانب الهياكل الإقليمية لتشرف على التقييمات الإقليمية والأنشطة الأخرى المندرجة في برامج عمل، حسب الاحتياج.

التذييل الأول

مشروع الترتيبات التعاونية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأداء المهام الوظيفية لأمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المشار إليها من الآن فصاعداً باسم ''المنظمات''):

تحيط علماً بالاتفاق المتوصل إليه في الاجتماع الحكومي الدولي الثالث لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (بوسان، جمهورية كوريا، ٧-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠) ومفاده ضرورة إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لتدعيم الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ورفاه البشر في الأجل الطويل، والتنمية المستدامة، بحيث تكون له المهام الوظيفية الشاملة التالية:

(أ) تحديد المعلومات العلمية الرئيسية التي يحتاج إليها صناع السياسات بالأحجام الملائمة، وتحديد أولوياتها، وحفز الجهود المبذولة لتوليد معارف جديدة بالدخول في حوار مع المنظمات العلمية الرئيسية وصناع السياسات ومنظمات التمويل، ولكن دون القيام مباشرة بإجراء بحوث جديدة؛

(ب) إجراء تقييمات منتظمة حسنة التوقيت للمعارف المتاحة بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والصلات القائمة بينها، وهو ما ينبغي أن يشمل تقييمات عالمية وإقليمية، ودون إقليمية إن اقتضى الأمر، وقضايا مواضيعية على المستويات الملائمة، ومواضيع رئيسية جديدة تحددها العلوم ويتخذ الاجتماع العام قرارات بشأنها. ويجب أن تكون هذه التقييمات ذات مصداقيه علمية ومستقلة وموضع استعراض من الأنداد، وأن تحدد مواطن عدم اليقين. وينبغي أن تكون هناك عملية واضحة وشفافة لتقاسم البيانات ذات الصلة ولتضمينها. وينبغي للمنبر الجديد أن يحتفظ بدليل مصور للتقييمات

ذات الصلة، وأن يحدد الحاجة إلى إجراء تقييمات إقليمية ودون إقليمية، وأن يساعد على تحفيز الدعم للتقييمات دون الإقليمية والوطنية، حسب مقتضى الحال؛

(ج) تقديم الدعم لرسم السياسات وتنفيذها بواسطة تحديد الأدوات والمنهجيات ذات الصلة بالسياسات، مثل تلك الناجمة عن التقييمات، لتمكين صناع القرارات من اكتساب سبل الحصول على تلك الأدوات والمنهجيات، والعمل، حسب الضرورة، على النهوض بمواصلة تطويرها والتحفيز على ذلك؛

(د) تحديد أولويات الحاجات إلى بناء القدرات الرئيسية لتحسين الترابط بين العلوم والسياسات على المستويات الملائمة ثم توفير الدعم المالي وخلافه للحاجات ذات الأولويات العليا المتصلة مباشرة، على نحو ما يقرره الاجتماع العام، والتحفيز على تمويل أنشطة بناء القدرات تلك بتوفير منتدى مع مصادر التمويل التقليدية والمحتملة[أ]؛

تشير إلى أن الدورة الأولى للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (نيروبي، ٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، دعت المنظمات إلى تقديم اقتراح مشترك لاستضافة الأمانة الإدارية للمنبر وأن هذا الاقتراح المشترك ينبغي أن يبرز الترتيبات التعاونية الممكنة، بما في ذلك الربط الإلكتروني، وتوضيح مسؤوليات كل كيان[ب]؛

تشير إلى أنه في الدورة الثانية للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسساتية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (مدينة بنما، ١٦-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢) طُلب إلى المنظمات أن تزيد تفضيل اقتراحاها وأن تقدم نسخة نهائية في الدورة الأولى للاجتماع العام للمنبر[ج]؛

تقر بأنه في الدورة الثانية للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسساتية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل، بالتعاون مع الحكومات المهتمة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ألمانيا، العمل على توفير خدمات الأمانة المؤقتة، وتنظيم

(أ) UNEP/IPBES/3/3, annex, para. 6 (a)-(d).

(ب) UNEP/IPBES.MI/1/8, annex III, para. 6.

(ج) UNEP/IPBES.MI/2/9, para. 32.

الدورة الأولى للاجتماع العام للمنبر، وتلقي أي دعم مالي يُقدم للمنبر، وتحويل الأموال المتبقية من هذه المساهمات إلى الصندوق الاستئماني للمنبر لدى إنشائه[د].

وحيث أن المهام الوظيفية الإدارية للمنبر قد اتُفق عليها في الدورة الثانية للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[هـ]؛

قد اتفقت على ما يلي:

١ - المبادئ العامة

١-١ المهام الوظيفية للأمانة هي المهام الوظيفية المبينة في الفرع هاء بالتذييل الأول بالوثيقة UNEP/IPBES.MI/2/9.

١-٢ عملاً بالمهام الوظيفية للأمانة، وأحكام هذه الترتيبات التعاونية، ستباشر المنظمات سوياً مسؤوليات الأمانة لصالح المنبر.

١-٣ تباشر كل منظمة المسؤوليات المبينة في هذه الترتيبات التعاونية دعماً لأداء المهام الوظيفية لأمانة المنبر أداءً فعالاً كفؤاً.

٢ - آليات العمل

٢-١ ستتقاسم المنظمات المسؤولية العامة عن أداء المسؤوليات المبينة في هذه الترتيبات التعاونية. وستسمي المنظمات كبار ممثليها لتمثيلها في فريق إدارة المنبر، الذي سيضم ممثلاً واحداً من كل منظمة.

٢-٢ سيقوم فريق إدارة المنبر، بالتشاور مع مكتب الاجتماع العام، بالإشراف على إدارة الأمانة.

٢-٣ سيُختار أمين المنبر، الذي سيرأس الأمانة، بالاشتراك بين أعضاء فريق الإدارة، بالتشاور مع مكتب الاجتماع العام، وفقاً للشروط التي قد يقررها الاجتماع العام. وسَيُقيّم فريق الإدارة أداءه بالتشاور مع مكتب الاجتماع العام. وسيعين الأمين لفترة ثلاث سنوات أولية، قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

(د) Ibid., Annex II, para. 5.

(هـ) UNEP/IPBES.MI/1/8, annex II, para. 20.

٢-٤ سيتلقى المنبر المساعدة من الأمانة، التي ستؤدي المهام الوظيفية الإدارية الإرشادية التالية:

(أ) تنظيم الاجتماعات وتوفير الدعم الإداري لها، بما في ذلك إعداد الوثائق والتقارير للاجتماع العام وهيئاته الفرعية، حسب الحاجة؛

(ب) مساعدة أعضاء الاجتماع العام والمكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات وأي هيئات فرعية ينشئها الاجتماع العام في أداء وظائف كل منهم على النحو الذي يقرره الاجتماع العام، بما في ذلك تيسير الاتصال بين مختلف أصحاب المصلحة في المنبر؛

(ج) تيسير الاتصال بين أي أفرقة عاملة قد ينشئها الاجتماع العام؛

(د) نشر المعلومات العامة والمساعدة في أنشطة التوعية وإنتاج مواد الاتصال المناسبة؛

(هـ) إعداد مشروع ميزانية المنبر لتقديمها إلى الاجتماع العام، وإدارة الصندوق الاستئماني [الصناديق الاستئمانية]، وإعداد أي تقارير مالية ضرورية؛

(و) المساعدة على تعبئة الموارد المالية؛

(ز) المساعدة على تسهيل رصد أعمال المنبر وتقييمها؛

(ح) القيام بأية أعمال متصلة بذلك، على النحو الذي قد يطلبه الاجتماع العام.

٢-٥ ستوفر المنظمات وتنتدب الموظفين للأمانة تمشياً مع المقررات والأذونات الصادرة عن هيئات إدارة كل منها، وكذا بالنسبة للهيكل الوظيفي للأمانة والميزانية المعتمدة من الاجتماع العام.

٢-٦ سيعين موظفو الأمانة وفقاً لقواعد [برنامج الأمم المتحدة للبيئة] [منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة] [منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة]. وعند تعيين الموظفين فى الأمانة، تولى الأهمية القصوى لضمان أعلى معايير الكفاءة والاقتدار الفني، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي الواسع النطاق وللمساواة بين الجنسين.

٣ - إدارة الصندوق الاستئماني

تحدد خياران للطريقة التي يمكن بها إنشاء الصندوق الاستئماني للمنبر، هما:

٣-١ **الخيار رقم ١**: يأذن الاجتماع العام لمكتب الصندوق الاستئماني للشركاء المتعددين التابع للبرنامج الإنمائي بإنشاء صندوق استئماني معين للمنبر كي يتلقى ويدير الأموال لصالح

عمل المنبر بهيكل إدارة مصمم لتلبية احتياجاته (يمكن الاطلاع في موقع http://mptf.undp.org على مزيد من التفاصيل بشأن فرص الصندوق الاستئماني للشركاء المتعددين وترتيباته القائمة).

٣-٢ **الخيار رقم ٢**: ستُنشئ إحدى منظمات الأمم المتحدة الأربع الصندوق الاستئماني لتلقي وإدارة الأموال لعمل المنبر وفقاً لقواعدها وأنظمتها. ولهذا الغرض، تنشئ تلك المنظمة صندوقاً استئمانياً مناسباً وتتخذ الترتيبات لتلقي المساهمات المالية الخارجة عن الميزانية بما يتماشى مع قواعدها وأنظمتها.

٣-٣ يمكن أن تشمل الاعتبارات التي تراعى عند اصطفاء الخيار الأنسب ما يلي:

- تكلفة إدارة الصندوق؛
- سهولة إنشاء الصندوق؛
- استجابة الصندوق لترتيبات إدارة المنبر؛
- مرونة الطريقة التي يتبعها الصندوق لتلبية احتياجات المنبر المحددة؛
- القدرة على تيسير التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- سجل أداء فيما يختص بإدارة الصندوق؛
- تكاليف المعاملات للشركاء والمانحين والأمم المتحدة.

٤ - أحكام ختامية

٤-١ تعتبر هذه الترتيبات التعاونية بمثابة اتفاق بين المنظمات يدخل حيز النفاذ لدى توقيعها عليه أو توقيع ممثليها المأذونين عليه.

٤-٢ يجوز تعديل هذه الترتيبات التعاونية أو إنهاؤها حسبما تتفق عليه المنظمات.

٤-٣ يجوز لكل منظمة أن تنسحب من الاتفاق في أي وقت بإشعار المنظمات الأخرى والاجتماع العام قبل تاريخ الانسحاب بسنة واحدة. وفي مثل هذه الحالة، تتخذ المنظمة كافة التدابير اللازمة لإنهاء الأنشطة المشتركة المشمولة بهذا الاتفاق، بطريقة مناسبة، ضماناً لاستمرار أداء مسؤوليات الأمانة.

التذييل الثاني

ما يتصل بالموضوع من ولايات وخبرات، والمساهمات المتوقعة من المنظمات الأربع

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الولاية، والمهام الوظيفية، والخبرة

١ - أُنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بولاية تتمثل في موالاة استعراض الحالة البيئية العالمية ضماناً لحصول المشكلات البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الظاهرة على نطاق واسع على الاعتبار المناسب الكافي من قبل الحكومات. وتتمثل مهمة هذه المنظمة في توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال الحرص على البيئة بإلهام الأمم والشعوب وإعلامها وتمكينها كي ترتقي بحياتها دون تعريض الأجيال المقبلة للخطر. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعمله مع الدول وكافة الجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، تساعد على تمتين الصلة الرابطة بين العلم والسياسة بالمداومة على إبقاء حالة البيئة العالمية والإقليمية قيد الاستعراض، وتحديد الأخطار في مرحلة مبكرة، وتقديم الدعم لإعداد السياسات البيئية السليمة، ومساعدة الدول على النجاح في تنفيذ هذه السياسات. وتحتل إدارة النظم الإيكولوجية وصون التنوع البيولوجي موضع القلب في ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ - ويتمتع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بخبرة عظيمة في توفير الدعم الإداري والبرنامجي اللازم لاستضافة الأمانات القائمة على العلم والأمانات الإدارية، بما فيها مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (بما في ذلك أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة؛ والبحار الإقليمية)، والهيئات الاستشارية العلمية وخلافها (بما في ذلك الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي لأجله استهل برنامج البيئة عملية استعراض ٢٠١٠ التي قام بها المجلس المشترك بين الأكاديميات؛ وتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية؛ والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، وفريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالموارد الدولية). كما أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة صلات برنامجية قوية مع أمانات مستضيفة، وعلى سبيل المثال بشأن علم تغير المناخ عن طريق تحليل فجوة الانبعاثات، وبرامج التكيف مع تغير المناخ، والعمل بشأن برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. كما توجد فرص هامة مماثلة فيما يتعلق بالعلوم والمنبر. إذ ينتظم برنامج

العمل الجاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت ستة برامج فرعية، هي: إدارة النظم الإيكولوجية؛ والإدارة البيئية؛ وتغير المناخ؛ والمواد الضارة؛ والكوارث والنزاعات؛ وكفاءة الموارد. وهذه المجالات الموضوعية تستند إلى استراتيجية علمية معتمدة مؤخراً تدعم أعمال برنامج البيئة في مجال تعزيز الدعم العلمي للدول الأعضاء وترابط العلم والسياسة العامة.

٣ - وعلى مدار ٤٠ سنة، ظل برنامج البيئة يشارك في إدارة ودعم التقييم، والإنذار المبكر، وتوليد المعارف، ودعم السياسات العامة، وبناء القدرات، والأنشطة الاتصالية. وتشمل خبرة برنامج البيئة في مجال التقييمات العلمية القيام بدور قيادي في تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية وعملية متابعته، وعلم اقتصاد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وسلسلة منشور ''مستقبل البيئة العالمية'' (Global Environmental Outlook). (ومن المقرر بدء التقييم الشامل الخامس في ٢٠١٢)، كما يساهم في التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية للتنمية، و ''تقييم التقييمات'' البحري، وكثير من التقييمات الإقليمية والمواضيعية الإضافية، ومنها تنسيق شبكة التقييمات دون العالمية التي تشمل ٦٠ تقييماً على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، في شراكة مع المركز العالمي لرصد وصون الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة كروبر. ويضم هيكل برنامج البيئة شعبة الإنذار المبكر والتقييم، المكرسة لأنشطة التقييم، وشعبة تنفيذ السياسات البيئية التي تركز على إدارة النظم الإيكولوجية، وشعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية.

٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لبناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك تقديمه لإجراء تقييمات علمية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وقد اعتمدت خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج البيئة في عام ٢٠٠٥، باعتبارها إطاراً يستخدمه البرنامج تعزيزاً لتنمية قدرة الحكومات وقدرة بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال على تحقيق نتائج مستدامة بيئياً تتسق مع أهداف المجلس البرنامجية. وقد أناطت خطة بالي الاستراتيجية بالبرنامج الإنمائي إعداد وتحديث قاعدة بيانات، بحيث يتاح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بما هو قائم من أنشطة كبرى في مجال دعم التكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها برنامج البيئة، مع وجود روابط ببرامج الشركاء المناسبين، كما تنشئ الخطة علاقات تعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لتنفيذ أهداف بناء القدرات ودعم التكنولوجيا المبينة في الخطة.

٥ - ولدى برنامج البيئة عديد من الشراكات الجارية الناجحة القائمة مع منظمات الأمم المتحدة وشركاء آخرين على امتداد مصفوفة من المنظمات الحكومية الدولية والعلمية

ومنظمات المجتمع المدني الأعم، دعماً لإدماج العلم في السياسة العامة. ويشرك برنامج البيئة، عبر فرعه المعني بالجماعات الرئيسية وأصحاب المصالح الرئيسيين، طائفة كبيرة من أصحاب المصالح عبر كافة الجماعات الرئيسية المشاركة في ميادين التنمية المستدامة، وصون التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية، وعلم الاقتصاد. ويتمتع البرنامج بخبرة عظيمة فيما يختص بإدارة أموال الشراكات والمانحين والبرامج. وهذه المنظمة تدير في الوقت الحالي حافظة تضم أكثر من ٨٠ صندوقاً استئمانياً.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنبر

٦ - ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ البداية، يؤدي دوراً مركزياً في المناقشات المتعلقة بتعزيز ترابط العلم والسياسة العامة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وبعد استضافة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، وتقديم الدعم إلى الآلية الدولية للدراية العلمية بشأن التنوع البيولوجي، عقد البرنامج اجتماعاً حكومياً دولياً ولأصحاب المصالح المتعددين كي يناقش مسألة إنشاء المنبر، وذلك في بترا، جايا، بماليزيا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وعُرضت نتائج الاجتماع الأول في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج البيئة. وفي تلك الدورة، اعتمد مجلس الإدارة مقرره ١٠/٢٥ بشأن المنبر، داعياً البرنامج إلى إجراء عملية أخرى لاستكشاف سبل ووسائل تعزيز الترابط بين العلم والسياسة العامة. وطلب المجلس إلى برنامج البيئة أن يعقد في ٢٠٠٩ اجتماعاً حكومياً دولياً ثانياً شاملاً لأصحاب المصالح لكي يناقش قضية المنبر. وعُقد الاجتماع في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعُقدت الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج البيئة في بالي، بإندونيسيا، في شباط/فبراير ٢٠١٠، وعرضت فيه نتائج الاجتماع الثاني المعني بالمنبر. وبعد ذلك، أقر مجلس إدارة البرنامج، في مقرره SS.XI/4 بشأن المنبر، تنظيم اجتماع نهائي معني بالمنبر.

٧ - وعقد برنامج البيئة الاجتماع الثالث والأخير بشأن المنبر في بوسان، بجمهورية كوريا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونظرت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين في نتائج ذلك الاجتماع، بما فيها المقرر القاضي بإنشاء المنبر. وطلبت الجمعية إلى برنامج البيئة، في قرارها ١٦٢/٦٥، أن يعقد اجتماعاً عاماً لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقرر مجلس إدارة برنامج البيئة في دورته السادسة والعشرين، بموجب مقرره الرابع، أن يدعو إلى عقد الاجتماع العام، استناداً إلى طلب الجمعية العامة وبالتشاور مع

كافة المنظمات والهيئات ذات الصلة، وذلك لتفعيل المنبر تفعيلاً تاماً. كما طلب مجلس إدارة برنامج البيئة، في مقرره ٤/٢٦، إلى المدير التنفيذي للبرنامج نفسه أن يواصل تيسير عملية إنشاء المنبر ريثما تُنشأ أمانة له، وأن يقدم عرضاً، للنظر فيه إلى جانب عروض أخرى، لإبداء اهتمام برنامج البيئة باستضافة الأمانة أو تقديم الدعم إليها بطريقة أخرى.

المساهمات المتوقعة للمنبر من برنامج البيئة

٨ - رهناً بموافقة مجلس إدارة برنامج البيئة، يتوقع البرنامج تقديم مساهمة مباشرة إلى الأمانة في شكل إعارة موظف فني كبير متفرغ. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يقدم إلى المنبر تبرع عيني معتبر، عبر إسهام فكري وبرنامجي وإداري من موظفي البرامج ببرنامج البيئة في مجالات دعم السياسة العامة والدعم القانوني، وإدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والتقييم والرصد، والاتصالات والتوعية الجماهيرية. وهذا الفريق سيعمل بالتعاون مع الأمانة لدعم الإدارة العامة للمنبر وبرنامج عمله، ولتعزيز إسهام البرامج والأنشطة المناسبة في برنامج البيئة في تنفيذ برنامج العمل، وكذا لتطوير العمل الذي يحققه المنبر لإثراء وتقوية برنامج عمل برنامج البيئة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الولاية، والمهام الوظيفية، والخبرة

٩ - تتمثل ولاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في المساهمة في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وحوار الثقافات عن طريق التربية والعلم والثقافة والاتصال والإعلام. وهذه المنظمة تركز على خمسة أنشطة شاملة تتمثل فيما يلي: حشد المعرفة والسياسة العلميتين لأغراض التنمية المستدامة؛ وبلوغ التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة؛ ومعالجة التحديات الاجتماعية والأخلاقية الناشئة؛ وتعزيز التنوع الثقافي، وحوار الثقافات وإيجاد ثقافة سلام؛ وإقامة مجتمعات معرفية شاملة للكافة عن طريق الإعلام والاتصال. ومنذ نشأة اليونسكو في عام ١٩٤٥، ظلت تنشئ وتدير هيئات وبرامج وترتيبات حكومية دولية استناداً إلى طرائق مماثلة للطرائق التي سيعمل المنبر استناداً إليها. وفي الوقت الراهن، يساهم أيضاً ٣٥ معهداً ومركزاً تابعين لليونسكو في تحقيق الأولويات البرنامجية في مجال العلوم الطبيعية.

١٠ - ولدى برامج اليونسكو العلمية القديمة العهد ذات الطابعين الحكومي الدولي والدولي القائمة في مجالات المياه، والمحيطات، والنظم الإيكولوجية الأرضية شبكات واسعة تضم المجتمعات العلمية ذات الصلة المباشرة بالمنبر. كما تقوم اليونسكو بدور فعال قديم العهد

فيما يختص بوضع معايير في ميدان البيئة، من قبيل المعايير الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، التي توفر لها اليونسكو الأمانة، واتفاقية الأراضي الرطبة (اتفاقية رامسار)، التي تقوم اليونسكو بدور الوديع القانوني فيما يختص بها. وتقدم اليونسكو الخدمات للاجتماعات النظامية لهيئات إدارة برامجها العلمية الدولية والحكومية الدولية واجتماعات الأطراف في اتفاقياتها، التي تُدعى إلى الانعقاد دورياً.

١١ - ويعالج العديد من برامج اليونسكو العلمية الحكومية الدولية والدولية المسائل المتصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. إذ يعالج البرنامج الهيدرولوجي الدولي، في جملة أمور، الهيدرولوجية الإيكولوجيا والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة؛ ويقوم البرنامج العالمي لتقييم المياه الذي تستضيفه اليونسكو بتنسيق المنشور الرئيسي المعنون ''التقرير المتعلق بتنمية الموارد المائية في العالم'' (*World Water Development Report*)، الذي يتضمن عنصراً متعلقاً بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وتعنى اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، في جملة أمور، بجرد التنوع البيولوجي البحري وتوليد المعرفة بشأن العمليات الحادثة في المحيطات والتنوع البيولوجي البحري، وتساهم أيضاً في منشور ''الإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي''؛ بينما يعزز برنامج 'الإنسان والمحيط الحيوي' الأبحاث التعاونية الدولية وبناء القدرات فيما يختص بالتنوع البيولوجي الأرضي وخدمات النظم الإيكولوجية عن طريق ''الشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي''. ويشمل برنامج اليونسكو المتعلق بإدارة التحول الاجتماعي نفس المهام الوظيفية المضطلع بها في ميدان العلوم الاجتماعية. ويعتمد ''البرنامج الهيدرولوجي الدولي'' و ''اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية'' و ''برنامج خرائط مواقع التراث العالمي'' و ''برنامج إدارة التحولات الاجتماعية''، جميعها، على منظومة لجان وطنية لحفظ الجهود على توليد المعرفة بالاشتراك في الحوار مع المنظمات العلمية الوطنية الرئيسية وصناع السياسات ومنظمات التمويل. ويشمل تأثير اليونسكو في العمل المتصل بالتقييمات اشتراكها في رعاية تقييم النظام الإيكولوجي للألفية والتقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية. كما أنشأت اليونسكو، بالتعاون مع وكالات ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، النظام العالمي لرصد المحيطات (عن طريق لجنتها الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية) والنظام العالمي لرصد الأرض.

١٢ - وتعزز اليونسكو اشتراك دولها الأعضاء والعلماء في البرامج البحثية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفي نظم الرصد العالمية التي تركز على البارامترات والعمليات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك استخدام السواتل في رصد مواقع التراث العالمي الطبيعي وغير ذلك من المواقع ذات الصلة. واليونسكو هي أحد المؤسسين والمشاركين في رعاية برنامج البرنامج الدولي لعلم التنوع البيولوجي (ديفرسيتاس)

والبرنامج المعني بتغير النظم الإيكولوجية وعلاقته بالمجتمع، الذي يوفر إطاراً بحثياً دولياً متعدد التخصصات لمعالجة المسائل العلمية المعقدة التي يطرحها الفقد والتغير في التنوع البيولوجي.

١٣ - ومن الممكن أن تساعد برامج اليونسكو المتعلقة بالسياسات العلمية وبناء القدرات بأدائها المهام الوظيفية للمنبر المتعلقة بالاستجابات التي تنص عليها السياسات والمتعلقة ببناء القدرات، لا سيما بتوفير المساعدة التقنية لتفعيل استجابات محددة منصوص عليها في السياسات في سياق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة. وولاية اليونسكو في الميدان الثقافي تجعلها المنظمة المناسبة تماماً لدعم التقييمات وغيرها من الأنشطة الداخلة في إطار عمل المنبر، مع مراعاة الخدمات الثقافية وتأثير العوامل البشرية على التنوع البيولوجي. ويمكن أن تمد اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، التي تقودها اليونسكو، يد المساعدة لإنجاز مهام التقييم والاستجابات التي تنص عليها السياسات، وذلك بصوغ المبادئ الأخلاقية التي يمكن أن تمد صناع القرار بالمعايير التي تتجاوز الاعتبارات النفعية. وهذا الجانب يمكن أن يكون بالغ الأهمية فيما يختص بجدوى المنبر.

اليونسكو والمنبر

١٤ - ساهمت اليونسكو في مشروع تحليل النظم الإيكولوجية العالمية الرائد، الذي أدى إلى تصميم تقييم النظام الإيكولوجي للألفية. وكانت اليونسكو أيضاً أحد المشاركين في رعاية ذلك المشروع، وعضواً في مكتبه، وفي اتحاد المتابعة الخاص به، الذي أدى إلى التقييم دون العالمي وإلى تصميم برامج بحثية دولية لسد الثغرات المعرفية المحددة.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٥، نظمت فرنسا واليونسكو مؤتمراً دولياً بشأن التنوع البيولوجي والعلم والإدارة. وتمثلت النتيجة الرئيسية لذلك المؤتمر في مقرر يقضي بالشروع في عملية تشاورية بشأن آلية دولية للدراية الفنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وهي آلية اندمجت لاحقاً بعملية متابعة تقييم النظام الإيكولوجي للألفية بحيث شكلا معاً عملية حكومية دولية وحيدة تضم أصحاب المصالح المتعددين وتعنى بالمنبر.

١٦ - وفي الدورة الـ ١٨٥ للمجلس التنفيذي لليونسكو، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أحيط علماً بالتطورات الهامة المتصلة بعلوم التنوع البيولوجي والسياسة، أثناء السنة الدولية للتنوع البيولوجي، ٢٠١٠، بما في ذلك الوثيقة الختامية لاجتماع بوسان. وأحاط المجلس علماً باعتزام اليونسكو السعي إلى الارتباط بالمنبر مؤسسياً، في حالة إنشائه. وأعرب المجلس عن ارتياحه إزاء التعاون الممتاز بين اليونسكو وبرنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فيما يتعلق بالمنبر، وعن توقعه استمرار مثل هذا التعاون إلى أن يُنشأ المنبر رسمياً، وبعد ذلك أيضاً. ويشمل برنامج اليونسكو وميزانيتها

لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، المعتمدين في مؤتمرها العام السادس والستين المعقود عام ٢٠١١، نتيجة متوقعة تتعلق باستخدام التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية استخداماً مستداماً منصفاً. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن مبادرة التنوع البيولوجي المطبقة على صعيد اليونسكو بأسرها (وتشمل العلوم الطبيعية والاجتماعية، والجوانب الثقافية، والاتصال، والتعليم، والتوعية الجماهيرية) تحسن فهمنا لفقد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وسعينا إلى حلول لمواجهته. وسيشكل اشتراك اليونسكو في المنبر ودعمها له جزءاً لا يتجزأ من مبادرتها المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

١٧ - وظلت اليونسكو، منذ الدورة الثانية للاجتماع العام المعقود في بنما، تنسق العمل الأولي لتحديد ومناقشة المسائل الرئيسية المتصلة بعناصر مشروع إطار مفاهيمي يعامل كوثيقة إعلامية للدورة الأولى للاجتماع العام للمنبر. كما قادت المنظمة عملية نقاشية لتوفير مبادئ توجيهية بشأن الاعتراف بالمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وإسهامات تلك المعارف في سياق المنبر، وستُعرض أفكار أولية بشأن تلك المبادئ التوجيهية إلى الدورة الأولى للاجتماع باعتبارها وثيقة إعلامية. وإضافة إلى ذلك، فكرت اليونسكو بصورة أولية في الطرائق الممكن استخدامها للتفاعل مع شبكات الرصد العالمية، ووظيفة الاستشراف المرتآة للمنبر والمسائل الرئيسية المتصلة بعملية دراسة النطاق لتقارير المنبر التقييمية. وتتطلع اليونسكو إلى المساعدة في هذه الجوانب وغيرها من جوانب عمل المنبر في المستقبل.

المساهمات المتوقعة من اليونسكو للمنبر

١٨ - تتوقع اليونسكو أن تقدم مساهمات عينية، ثقافية وبرنامجية وإدارية، متصلة بأنشطتها التي تكون ذات أهمية مباشرة أو غير مباشرة للمنبر. وفي الوقت الجاري، يشارك عدد من الأخصائيين البرنامجيين العاملين في مجالات علم وسياسة التنوع البيولوجي، والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، والعلوم الاجتماعية، فضلاً عن الموظفين الإداريين، في الأعمال ذات الصلة بالمنبر، ومن هؤلاء فنيون بمختلف مكاتب اليونسكو الميدانية. ومثل هذه الدراية والأنشطة ستواصل الإسهام، حسب الاقتضاء، في برنامج عمل المنبر. وإضافة إلى هذا، ستقدم اليونسكو قدراً معتبراً من الدراية التقييمية الفنية فيما يتصل بالبرامج البيئية المتاحة لتقييمات الأمانة ولبرنامج العمل على أساس الأتعاب مقابل الخدمة.

١٩ - وفضلاً عن ذلك، ترغب اليونسكو في أن تدرس، متى أنشئت الأمانة، الإسهام المباشر بالموارد البشرية في شكل إعارة مؤقتة.

ا

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الولاية، والمهام الوظيفية، والخبرة

٢٠ - تتمثل ولاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في رفع مستويات التغذية، وتحسين الإنتاجية الزراعية، والارتقاء بحياة سكان الريف، والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي. وللتنوع البيولوجي وما يتصل به من خدمات النظم الإيكولوجية أهمية بالغة في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للجميع. والمعلومات الموضوعية المتعلقة بحالة التنوع البيولوجي في العالم والمستمدة من تحليل تلك الحالة، تمثل متطلبات رئيسية لوضع سياسات فعالة هادفة إلى صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة ولاستعمال هذا التنوع استعمالا مستداماً. وتشارك الفاو - عن طريق هيئاتها، ومعاهداتها، واتفاقاتها - في تقييمات شتى تتناول (عناصر) التنوع البيولوجي، وهي تقييمات تجري بدافع من البلدان.

٢١ - ويحفل سجل الفاو بالتقييمات الدورية لحالة (عناصر) التنوع البيولوجي في العالم في مجال الأغذية والزراعة. وقد أشرفت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة للفاو (اللجنة) على تقييمين عالميين أعدهما المنظمة عن التنوع البيولوجي في مجال الأغذية والزراعة. وهما: ''حالة الموارد الجينية النباتية في العالم في مجال الأغذية والزراعة'' (١٩٩٦، التقرير الثاني في ٢٠١٠)، و ''حالة موارد العالم الجينية الحيوانية للأغذية والزراعة'' (٢٠٠٧). وتجاوباً مع هذين التقييمين واستناداً إليهما، وضعت اللجنة سياسات وخططاً للعمل وقواعد للسلوك، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وكلها تؤكد أهمية توافر معلومات علمية موثوقة وتحليلها من أجل وضع سياسات فعالة بشأن حفظ التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة لاستخدامه على نحو مستدام، على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٢ - ويتوخى برنامج عمل اللجنة المتجدد كل عشرة أعوام إجراء تقييمات عالمية لحالة نباتات العالم وحيواناته وغاباته وموارده الوراثية المائية لأغراض الأغذية والزراعة، وصولاً في نهاية الأمر إلى إجراء تقييم عالمي متكامل هو الأول من نوعه لحالة التنوع البيولوجي في العالم من أجل الأغذية والزراعة (موعد تقديمه في عام ٢٠١٧). وحالياً، تضم اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة تقنية حكومية دولية فرعية، يعنى أحدها بالموارد الوراثية النباتية، والثاني بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، والثالث بالموارد الوراثية الحرجية، وذلك بهدف معالجة القضايا الخاصة بالموارد الوراثية والحيوانية والحرجية للأغذية والزراعة.

٢٣ - وتضطلع الفاو بالمسؤولية أيضاً عن جمع وتجميع وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، ولا سيما التنوع البيولوجي للغابات ومصائد

الأسماك. ومن الأمور الهامة أيضاً وجود عدد من قواعد البيانات العالمية التي تخص المنظمة، ومنها مثلاً التقرير الرئيسي للمنظمة المتعلق بحالة الموارد من الأراضي والمياه، وخرائط الغطاء النباتي الأرضي الوطنية والإقليمية التي أعدتها الشبكة العالمية للغطاء النباتي الأرضي، والبرنامج العالمي للمناطق الزراعية الإيكولوجية والنظام العالمي لمراقبة الأرض، وقواعد البيانات المعززة لمصائد الأسماك عبر الانترنت التابعة للفاو (FishStat Plus)، والتقييم العلمي لتردي الأراضي. وتقدم منشورات الفاو الرئيسية، التي من قبيل ''التقييم العالمي للموارد الحرجية'' و ''حالة الغابات في العالم'' وحالة مصائد الأسماك وتربية المائيات في العالم، تحليلات منتظمة للقضايا ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويسترشد بجميع هذه التقييمات لدى صياغة سياسات الدول الأعضاء في الفاو ومجالس إدارتها. كما تناولت الإصدارات الأخيرة من ''التقرير السنوي عن حالة الأغذية والزراعة'' مسائل ذات أهمية لهذه العملية، مثل الوقود الحيوي (٢٠٠٨)، ودفع أجور للمزارعين عن الخدمات البيئية (٢٠٠٦)، والتكنولوجيا الحيوية الزراعية (٢٠٠٤).

٢٤ - وتتعاون الفاو مع المنظمات والعمليات والآليات الدولية الأخرى الهادفة إلى تعزيز التعاون بين الحكومات، ومع الآليات الحكومية الدولية، في إجراء تحاليل لحالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وعلاقتهما برفاه البشرية من أجل دعم عملية صنع القرار على جميع المستويات. وعلى سبيل المثال، دأبت الفاو على المشاركة في الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، وفي تقييم النظم الإيكولوجية للألفية، والتقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية للتنمية.

٢٥ - واشتركت المنظمة وبرنامج البيئة في استحداث إجراء الموافقة المسبقة عن علم في عام ١٩٨٩، وهما يقومان معاً بأداء مهام الأمانة لاتفاقية روتردام. ويستفيد الجزء التابع للفاو في الأمانة من التعاون مع مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية ومن ركائز العمل القائمة في الحد من مخاطر المبيدات الحشرية. وتسهم الأمانة، بتوفير الأدوات اللازمة لجمع البيانات المتعلقة بتركيبات مبيدات الآفات الخطرة، ومجموعات الأدوات المتعلقة بموارد خاصة، في بناء قدرة تقييم وإدارة المخاطر التي تلحق بصحة الإنسان وبالبيئة جراء استخدام تلك المبيدات.

٢٦ - وقد دخل بناء القدرات في صميم اختصاصات المنظمة منذ تأسيسها. وهو يشكل حالياً وظيفة أساسية أبرزت في الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة، مما يشجع الدول النامية على تصميم وتنفيذ سياسات وطنية تساعد في الحد من الفقر وفي تعزيز الأمن الغذائي من خلال الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وحفز التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

الفاو والمنبر

٢٧ - في الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهو أعلى هيئة للإدارة في المنظمة، أشاد المؤتمر بنتائج الجلسة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي المخصص والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة بشأن إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأقر المؤتمر المذكور بخبرة المنظمة ودورها العريق فيما يتعلق بالتقييمات الدولية لحالة موارد العالم الوراثية للأغذية والزراعة والتقييمات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ورحب بقرار الحكومات القاضي بإنشاء المنبر. وطلب مؤتمر الفاو، في قراره ١٤/٢٠١١ إلى المدير العام للفاو العمل في تعاون وثيق مع برنامج البيئة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الأخرى فيما يختص بالتحضير للاجتماعات المقبلة لتفعيل المنبر، وأذن للمدير العام بتقديم عرض لإنشاء المنبر واستضافته (المشاركة في استضافته، أو دعمه بأي شكل آخر بالاشتراك مع المنظمات الأخرى ذات الصلة - شريطة تغطية التكاليف من الموارد الخارجة عن الميزانية مع سداد تكاليف الدعم الإداري والتشغيل المناسبة وفقاً لسياسات تكاليف الدعم السائدة في الفاو).

المساهمات المتوقعة للمنبر من الفاو

٢٨ - تتوقع الفاو تقديم تبرعات عينية للمنبر عن طريق المساهمة الفكرية والبرنامجية والإدارية المقدمة من موظفيها في مجالات دعم السياسات العامة والدعم القانوني، وإدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتقييم والرصد والاتصالات والتوعية الجماهيرية. وسيعمل فريق الفاو بالتعاون مع أمانة المنبر دعماً لبرنامج عمل المنبر، من أجل تعزيز إسهام برامج الفاو وأنشطته ذات الصلة في برنامج عمل المنبر، ولتطوير عمل المنبر لإثراء وتقوية برنامج عمل الفاو. وأي التزام من جانب الفاو مرهون بعملية الموافقة الداخلية القائمة لديها، بما في ذلك موافقة هيئات إدارة الفاو، وفقاً لقواعدها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الولاية، والمهام الوظيفية، والخبرة

٢٩ - يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أنشئ في عام ١٩٦٦، شبكة الأمم المتحدة للتنمية العالمية؛ وهو مؤسسة تقوم بتنفيذ أنشطة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل. ويقوم البرنامج الإنمائي، الذي يعمل في الميدان في ١٧٧ بلداً، بدعم البلدان في إيجاد الحلول للتحديات القائمة في مجالات التركيز

الأربع التالية: البيئة والتنمية المستدامة، والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات وتحقيق الانتعاش. ويتيح نهج شامل للقطاعات إمكانية التضافر بين هذه المجالات وتحقيق فوائد جمة. وفي كل من مكاتب برنامج الإنمائي القطرية، كثيراً ما يضطلع الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي أيضاً بدور المنسق المقيم لأنشطة التنمية في منظومة الأمم المتحدة ككل. وبواسطة هذا النوع من التنسيق، يسعى البرنامج الإنمائي إلى كفالة استخدام موارد الأمم المتحدة وموارد المانحين الدوليين بأقصى قدر من الفاعلية. وللبرنامج الإنمائي سجل حافل بالأداء القوي عبر عقود من النجاح في أداء ولايته الإنمائية المتعددة الأوجه، كما يعتبر البرنامج الإنمائي شريكاً للحكومات الوطنية جديراً بالثقة. كما أن نجاحه في إثبات قدرته على ابتكار أفكار فعالة ونهوج جديدة للنهوض بالتنمية البشرية المستدامة يجعل منه فاعلاً رئيسياً في حلبة السياسة العالمية.

٣٠ - ولدى البرنامج الإنمائي في الوقت الحالي أكبر برنامج في منظومة الأمم المتحدة معني بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وهذا البرنامج يعمل في ١٤٦ بلداً ويدير ٥١٢ نظاماً إيكولوجياً ومشروعاً للتنوع البيئي بقيمة ١,٥ من بلايين الدولارات في مرفق البيئة العالمية وتمويل آخر، مضافاً إليه مشاركة تمويلية مقدارها ٣,٥ بلايين دولار. وقد نجح برنامج النظم الإيكولوجية والتنوع البيئي في المساعدة على إنشاء أكثر من ٠٠٠ ٢ محمية في ٨٥ بلداً، مساحتها ٢٧٢ مليون هكتار؛ وهو يضطلع بأنشطة في قطاعات الإنتاج والتخطيط الإنمائي في ٣٨ بلداً، وهذه الأنشطة تغطي مساحة قدرها ٢٤٤ مليون هكتار؛ وهو يعزز أيضاً ما يقوم على النظم الإيكولوجية من تكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثار تغير المناخ في ٧١ بلداً. وبفضل توفير المشورة في مجال السياسة العامة والمجال التقني، وتقديم الدعم للحصول على التمويل، وإعداد وتنفيذ البرامج التي تساعد على تحقيق البيان العملي لممارسات التنوع البيولوجي السليمة على الأرض وبناء القدرات اللازمة لإعالتها، يساعد البرنامج الإنمائي البلدان على صون التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، وعلى تأمين خدمات النظم الإيكولوجية التي تمثل ضرورة حيوية لرفاه البشر وجهودهم الإنمائية. وقد ولَّد البرنامج قدراً معتبراً من المعرفة المتعلقة بأفضل الممارسات في هذا الميدان، وهو يتمتع بثروة من الخبرة في صنع السياسات استناداً إلى التفاعل مع مجتمع المنشغلين بعلم التنوع البيولوجي، وذلك فيما يختص بحالة التنوع البيولوجي والقوة الدافعة له واتجاهاته واحتمالات مستقبله، مع التشديد على تفاعله مع رفاه البشر.

٣١ - كما يتمتع البرنامج الإنمائي بمكانة مميزة تؤهله للمساعدة على إقامة الصلات بين العلم والسياسة العامة والتنفيذ على الأرض. ولديه في المكاتب الإقليمية والمقر مراكز تنسيق لمنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية، وهو يعمل على تعزيز وإعلاء أصوات المجتمعات

المحلية في صنع السياسات بإقامة الجسور بين العمل النظري في مجال السياسة العامة (ظروف التمكين الوطنية والدولية)، من ناحية، والعمل الإنجازي العملي الطابع (إدارة الموارد المحلية إنجاز المشاريع)، من ناحية أخرى. وإضافة إلى حافظة البرنامج الإنمائي الضخمة الحاوية لمشاريع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، التي تشارك في ٧٣ في المائة منها مجتمعات محلية وشعوب أصلية ومنظمات مجتمعية وحكومات محلية ومنظمات غير حكومية، ينفذ البرنامج الإنمائي أيضاً برنامجين يركزان على الصعيد المحلي. أولهما هو برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، الذي ينفذه البرنامج الإنمائي، وهو يعمل بالتعاون مع المجتمعات المحلية في شتى أرجاء العالم على مدى ما يقرب من عقدين لمكافحة المشكلات البيئية الحرجة. وقد ولّد برنامج المنح الصغيرة ٦٠٠ مليون دولار في مرفق البيئة العالمية وتمويلاً آخر لـ ١٤ ٥٠٠ مبادرة في ١٢٥ بلداً، ٥٠ في المائة منها مبادرات تركز على التنوع البيولوجي. ومولت المشاريع استخدام النهوج المجتمعية لتحقيق منافع بيئية عالمية وتطوير المعارف التقليدية لتنمية القدرة على إدارة البيئة إدارة فعالة. وتمثل ''مبادرة خط الاستواء'' شراكة متعددة القطاعات يديرها البرنامج الإنمائي وتعمل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تقوم بالعمل التمهيدي في مجال صون التنوع البيولوجي ومجال التنمية المستدامة عبر أنحاء العالم النامي. وهذا يشمل ''جائزة خط الاستواء'' التي تقدم كل سنتين على سبيل التقدير للمبادرات المحلية/المجتمعية البارزة، وقدمت نحو ١,٥ من ملايين الدولارات في صورة جوائز لـ ١٥٢ تجمعاً منذ ٢٠٠٢، وذلك فضلاً عن ''حوارات خط الاستواء'' التي بفضلها تشترك المجتمعات المحلية الفائزة في حوارات تدور في ١٣ حدثاً دولياً معنياً بالسياسات العامة، و ''المعارف الاستوائية'' التي تدعم المبادلات بين الأقران فيما يتعلق بالتعلم وتوثيق أفضل الممارسات، وذلك بالعمل على اقتسام المعارف (بما فيها المعارف التقليدية)، وتطوير أفضل الممارسات، والتأثير في السياسات العامة.

٣٢ - والبرنامج الإنمائي ملتزم التزاماً قوياً بتنمية القدرات القائمة في البلدان لإدامة التنمية - بتقوية المؤسسات والقدرة على الإنجاز وتعبئة الموارد المحلية. ويقترن وجوده الشاسع على الصعيد الوطني بنهج تشاركي يكفل تولي البلدان المستفيدة من البرامج زمام قيادة العمل، ونهج عملي لتنمية قدرات الشركاء سواء كانوا حكومات أو كيانات بالمجتمع المدني. ويعمل فنيو البرنامج الإنمائي المعنيون بتنمية القدرات وإدارة المعارف مع البلدان المستفيدة من البرامج فيما يختص بتنمية القدرات المستندة إلى الطلب، المستدام القابل للقياس، وهؤلاء يعملون على ثلاثة مستويات تتمثل فيما يلي: القدرة الفردية، والقدرة التنظيمية، والقدرة العامة، وذلك عند الطلب. والبرنامج يجري من خلال شبكة عالمية وإقليمية من الممارسين بحوثاً وتحليلات توفر مشورة بشأن السياسات العامة، ويساهم بالدراية التقنية في تصميم

وإجراء تقييمات القدرات، وصياغة الاستجابات في تنمية القدرات، وقياس العائد من الاستثمار في تنمية القدرات. والبرنامج الإنمائي يشدد بقوة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويعمل على تعبئة الموارد ويصل فيما بين البلدان النامية لكي تتقاسم الخبرات والتعلم، ولتنمية قدراتها. كما يمثل بناء القدرات لأجل الإدارة الفعالة جزءاً رئيسياً من حافظة مشاريع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وهو يعمل على إزالة الحواجز الحائلة دون إدارة التنوع البيولوجي إدارة فعالة. وخبرة البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرات تؤهله جيداً للقيام بدور في بناء القدرات في مجال الترابط بين العلم والسياسة العامة والتنفيذ.

البرنامج الإنمائي والمنبر

٣٣ - في إطار السعي إلى الاستزادة من قيمة ''مبادرة التقرير السنوي العالمي للموارد''، دعا البرنامج الإنمائي بوصفه مشاركاً في طرح المبادرة، إلى جانب برنامج البيئة والبنك الدولي ومعهد الموارد العالمية، إلى إنشاء ''تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية'' في عام ١٩٩٩، وشارك في كافة جوانب العملية اللاحقة المتعلقة بالتقييم السالف الذكر. كما أشترك البرنامج الإنمائي في عملية متابعة ذلك التقييم، لا سيما بتوفير الأدوات والمنهجيات لمساعدة البلدان على إدارة مواردها البيئية والطبيعية عن طريق الحافظة السالفة الذكر الشاملة لمشاريع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي القائمة على الصعيد الوطني.

٣٤ - وقد طلبت وثيقة بوسان الختامية، التي وافقت عليها الحكومات في الاجتماع الحكومي الدولي الثالث لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠، إقامة تعاون بين منظمات الأمم المتحدة لدعم المنبر. وفي الدورة الأولى للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية للمنبر، المعقود في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أحاط ممثلو الحكومات علماً ''بالدور الهام الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء القدرات داخل منظومة الأمم المتحدة''. وقررت وثيقة بوسان الختامية منح الأولوية للاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات، وذلك ضمن أولويات أخرى. وقد أعرب البرنامج الإنمائي عن اهتمامه بتقديم الدعم البرنامجي إلى الاجتماع العام للمنبر وإلى هيئاته الفرعية وأفرقته العاملة وهياكله الأخرى في مجال بناء القدرات، بالعمل من خلال فريق للأخصائيين البرنامجيين.

٣٥ - وفي غضون عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ظل البرنامج الإنمائي يقدم التبرعات العينية، ويعمل في شراكة مع مديرية إدارة الطبيعة التابعة للحكومة النرويجية والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج البيئة، للنظر في سبل الاستجابة لاحتياجات المنبر في مجال الترابط

بين العلم والسياسة العامة والتنفيذ، وكذلك للتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن تلك السبل. وقدمت الشراكة ورقة تشاوريه إلى أمانة المنبر في آب/أغسطس ٢٠١٢، استجابة لدعوة صادرة في الدورة الثانية للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية لإنشاء المنبر، المعقود في بنما في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ وقدم البرنامج الإنمائي بياناً بشأن مفهوم عن بوابة بِس – نِت (BES-Net) الإلكترونية. والورقة الاستشارية تجمل الأنشطة الممكنة والشراكات الأعم، وترحب بالتغذية المرتدة من أصحاب المصلحة عن طريق الموقع الشبكي للمنبر. كما أجريت في دورة الاجتماع العام المعقودة في بنما في نيسان/أبريل ٢٠١٢ مشاورات مع الحكومات وأصحاب المصلحة المنتمين إلى المجتمع المدني بشأن المقترحات المتعلقة ببناء القدرات.

المساهمات المتوقعة للمنبر من البرنامج الإنمائي

٣٦ – يتوقع البرنامج الإنمائي أن يقدم مساهمة عينية معتبرة إلى المنبر عن طريق الإسهام الفكري والبرنامجي والإداري لفريق البرنامج الإنمائي العامل لدى المنبر والمؤلف من الأخصائيين البرنامجيين العاملين في مجالات مشورة السياسة العامة، وإدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وإجراءات النطاق المحلي التي تضطلع بها المجتمعات المحلية، وإمكانية الوصول وتقاسم الفوائد، والمعارف التقليدية، فضلاً عن الموظفين الإداريين وموظفي الدعم التقني المعنيين بإدارة المعارف المستندة إلى الشبكة الإلكترونية. وهذا الفريق سيعمل بدوام غير كامل لدعم برنامج عمل المنبر، ولتعزيز مساهمة البرامج والأنشطة التابعة للبرنامج الإنمائي في نجاح المنبر. وسيعمل أيضاً على تعبئة المزيد من الموارد وتطوير أنشطة بناء القدرات في إطار الشراكات وعن طريق المشاورات، حسب توجيهات الاجتماع العام.